من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 ـ 1994
الخط التحريفي
الطور الأول: 1980 ـ 1985

القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية [1]

كل الهوامش هي من وضع موقع 30 غشت

1 .تعتبر وثيقة "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" من أهم وثائق المرحلة الثانية من تاريخ منظمة "إلى الأمام"، وتنتمي الوثيقة إلى الطور الأول من هذه المرحلة، الممتدة من 1980 إلى 1985، ذلك الطور الذي عرف ما سمي ب "مسلسل إعادة البناء"، الذي شكل المقدمة الأولى للتخلي عن الخط الثوري للمنظمة، لصالح خط تحريفي جديد تم زرع بذوره خلال هذا الطور، لينمو ويترعرع بعد خريف 1985.

الوثيقة من توقيع عيسى الوجدي (عبد الحميد أمين) أحد قادة "إعادة البناء" الأساسيين، وتحمل تاريخ أبريل 1982 . وهي أول وثيقة في تاريخ المنظمة تنظر للتخلي عن أي استراتيجية ثورية، تحت غطاء تبني ما أطلق عليه منذ لحظة ظهورها ب"استراتيجية العنف الثوري الجماهيري المنظم"، أو ما نطلق عليه ب "غياب الاستراتيجية كاستراتيجية"، أو "نظرية الغموض الاستراتيجي"، كما سنرى لاحقا في وثيقة أخرى لنفس الكاتب .

عموما وبإيجاز يمكن القول أن الوثيقة، وفي تجاهل، بل وفي تناقض تام مع المفاهيم الاستراتيجية التي بلورها القادة الشيوعيون الكبار، ماركس وانجلز ولينين وستالين وماو، قدمت محاولة لطرح "استراتيجية" للثورة المغربية، في وعاء فارغ منكفئ على نفسه بعيدا عن الأبعاد الأممية والقومية وما تستدعيه من تحليل للتناقضات على الصعيد العالمي، فتصبح التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية كما لو أنها بدون روابط مع محيطها القريب والبعيد وبدون انخراط ضمن النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، الذي بدونه يستحيل الحديث عن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية وعن الاشتراكية، وكالعديد من وثائق "إعادة البناء"، خطط أصحابها لإبعاد أي نقاش نظري أو إيديولوجي أو استراتيجي عن الحركة الشيوعية و الثورية العالميتين، لتلافي النقاش في قضايا تلك الحركة الناجمة عن سقوط مجموعة من التجارب الاشتراكية وانتصار الخطوط التحريفية التي أصبحت العديد من مواقفها تجد لها صدى داخل الحركة الماركسية- اللينينية المغربية وداخل منظمة "إلى الأمام".

وبالإضافة إلى محاولة التغطية عن التخلي عن الاستراتيجية الثورية للمنظمة، بل وعن أية استراتيجية، تتخلى الوثيقة عن المواقف الاستراتيجية للمنظمة من قضية الصحراء والثورة في الغرب العربي دون تقديم أية مراجعة، أو قراءة نقدية قد تبرر هذا التخلي. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الكتلة الطبقية السائدة في المغرب، وعن التركيب الطبقي للمجتمع المغربي، حيث تم الاكتفاء بتقديم مجموعة من التصورات الجاهزة دون أبسط تحليل ملموس للواقع، بل تم ارتكاب أخطاء فادحة حينما تم الخلط بين التناقض الأساسي والتناقض الرئيسي، بحيث أصبحت البورجوازية الوطنية غير ذات معنى استراتيجيا، ما دام التناقض الأساسي يجد حله في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وهو الأمر الذي لم يتم إدراكه، وترك الغموض سائدا فيما يخص الفصل الاستراتيجي بين مرحلتي الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية .(للمزيد من الاطلاع الرجوع إلى دراسة : "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية — اللينينية المغربية "إلى الأمام" ..." الحلقة الثانية - الجزء الثالث) .

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرض بتركيز إلى القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية، ونقصد بذلك القضايا الأساسية في الثورة ببلادنا، والتي تظل تابثة نسبيا خلال مرحلة تاريخية بكاملها أو فترة طويلة من هذه المرحلة. إننا نأمل أن تكون هذه الدراسة منطلقا لنقاش جاد حول هذه القضايا، حتى تتمكن القوى الماركسية اللينينية المغربية من التقدم على طريق تحديد وتوحيد منظورها الاستراتيجي للثورة المغربية.

سنتعرض في هذه الدراسة إلى التناقضات في المجتمع المغربي، إلى طبيعة الثورة في المرحلة التاريخية الراهنة – الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية –، إلى علاقة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية بالثورة الاشتراكية ، كما سنتعرض إلى القضايا المتعلقة بالقيادة الطبقية للثورة، بالحزب البروليتاري، بالتحالفات بين الطبقات الشعبية وأخيرا إلى أسلوب حسم السلطة.

1- التناقضات الطبقية

مع إحراز بلادنا على استقلالها الشكلي عام 1956، تحول النظام الاستعماري الذي أخضعت له بلادنا منذ بداية القرن إلى نظام الاستعمار الجديد. بينما كانت القوى الامبريالية خلال عهد الاستعمار القديم تسيطر مباشرة على بلادنا وشعبنا، وفي جميع المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فإن نظام الاستعمار الجديد قد تميز باستمرار السيطرة الامبريالية التي اتخذت أشكالا جديدة، بانتقال السيطرة المباشرة كليا أو جزئيا إلى العملاء والحلفاء المحليين للامبريالية. وقد شكل نظام الرأسمالية التبعية الذي أصبح النظام الاقتصادي السائد في مجتمعنا القاعدة الاقتصادية الرئيسية للهياكل الطبقية ببلادنا.

- السيطرة الامبريالية:

إن التواجد الاستعماري بشكله القديم قد أصبح يقتصر على سبتة ومليلية والجزر المغربية الشمالية المحتلة من طرف الاستعمار الاسباني. لكن الامبريالية في شكلها الاستعماري الجديد تواصل استغلالها لشعبنا ونهبها لخيرات بلادنا وتلعب دورا كبيرا في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، بينما تشكل الثقافة الامبريالية إحدى المكونات الرئيسية للثقافة الرجعية السائدة في وطننا.

إن مجمل الدول الامبريالية الفرنسية (المستعمر القديم) والأمريكية (زعيمة المعسكر الامبريالي) هما الامبرياليتان الأساسيتين من حيث المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المغرب. لهذا فإن

النضال الوطني لشعبنا سيظل موجها بالأساس ضد الامبرياليتين الفرنسية والأمريكية وضد الاستعمار الاسباني الذي يحتل جزءا من ترابنا الوطني.

—إن البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار: هم القوى الطبقية الرجعية السائدة في مجتمعنا، وهم يشكلون مع الامبريالية مجمل الأعداء الطبقيين للجماهير الشعبية المغربية. إن البرجوازية الكمبرادورية تتشكل من الفئات البرجوازية الرأسمالية التي تندمج مصالحها الاقتصادية بصفة وطيدة وبمختلف الأشكال بالمصالح الامبريالية، والتي لا يمكنها خدمة مصالحها الخاصة إلا بخدمة مصالح الامبريالية في نفس الوقت، أما ملاكي الأراضي الكبار فهم الذين يملكون مساحات واسعة من الأرض لا يشتغلون فيها ويعيشون من استغلالهم للفلاحين (الفقراء بالخصوص) وللعمال الزراعيين . يقع التمييز داخل ملاكي الأراضي الكبار بين ملاكي الأراضي الكبار الرأسماليين، المعمرين الجدد، وملاكي الأراضي الكبار شبه الإقطاعيين الذين ما يزالون يستغلون أراضيهم كليا أو جزئيا في إطار العلاقات شبه الإقطاعية.

إن ملاكي الأراضي الكبار لهم ارتباطات متعددة ومتفاوتة الأهمية بالامبريالية.إن المعمرين الجدد الذين ينتجون من أجل التصدير يشكلون الفئة الأكثر ارتباطا واندماجا بالامبريالية وهي بالتالي فئة كمبرادورية.

إن البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار نظرا لاندماج وارتباط مصالحهم بمصالح الامبريالية، يشكلون القاعدة الاجتماعية المحلية للامبريالية، التي تخدم مصالحها بواسطتهم، وبواسطة الدولة التي يسيطرون عليها . وهذه الدولة التي تجسد دكتاتورية الكمبرادوريين وملاكي الأراضي الكبار على الجماهير الشعبية هي الخادم الأمين لمصالحهم ولمصالح أسيادهم الامبرياليين. أما النظام الملكي الاستبدادي فهو ليس سوى الشكل الحالي لدولة الكمبرادور وملاكي الأراضي الكبار[2].

- إن الطبقات الوطنية والشعبية:

2 .يخالف هذا الطرح لبنية الطبقات السائدة (البورجوازية الكومبرادورية والملاكون العقاريون كطبقتان منفصلتان عن بعضهما البعض) الطرح السائد آنذاك داخل منظمة "إلى الأمام" والتي كانت تتحدث عن كتلة طبقية كومبرادورية سائدة تضم البورجوازية الكومبرادورية والملاكين العقاريين الرأسماليين، والبورجوازية البيروقراطية العليا . وإذا كان رأي الوثيقة لا يقدم أساسا ماديا تقوم عليه العلاقات داخل بنية الطبقات السائدة، فإن موقف وجود الكتلة الطبقية السائدة يحدد الأساس المادي الذي يجمع بين الفئات المختلفة والكتلة الطبقية السائدة بتأكيده على وجود فئات رأسمالية احتكارية في الصناعة والأبناك والمالية مندمجة بالرأسمال الامبريالي ضمن علاقات التبعية للمراكز الامبريالية، وهذه الفئات تشكل الأساس المادي والقاعدة الاجتماعية التي تبنين الكتلة الطبقية السائدة، وبمعنى آخر، هناك فئات سائدة داخل الكتلة الطبقية السائدة، وتتشكل من البورجوازية الاحتكارية الكومبرادورية التي تمثل العائلة الملكية نواتها الأساسية .
إن التحليل الذي جاء في الوثيقة يغيب عنه البعد التبعي للتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية، وانعكاس ذلك على البنية الطبقية والاقتصادية السائدة، وهو خطأ فادح آخر.

تتشكل من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة والجماهير شبه البروليتارية والفلاحين.

- إن البرجوازية الوطنية:

تتشكل من الفئات البرجوازية المستغلة التي لا ترتبط مصالحها بشكل مباشر بمصالح الامبريالية، والتي ترى تطور مصالحها الاقتصادية محجوزا وطموحاتها السياسية معرقلة، بسبب السيطرة الامبريالية والسيادة الاقتصادية والسياسية لحلفائها المحليين.

إن البرجوازية الوطنية تتشكل أساسا من البرجوازية المتوسطة. إنها طبقة ذات طبيعة مزدوجة: فمن جهة أولى أن مصالحها الاقتصادية والسياسية تتناقض إلى حد ما مع مصالح الامبريالية، وهي تطمح إلى بناء دولة وطنية مستقلة وحماية السوق الداخلية وتوسيعها، وإلى الاستحواذ على المواقع الاقتصادية للامبريالية وحلفائها المحليين، وهذا ما يقربها من الجماهير الشعبية. ومن جهة ثانية فإنها ترتبط جزئيا بالامبريالية وبحلفائها المحليين. كما أنها هي كذلك طبقة مستغلة، كل هذا يقربها من القوى الطبقية الرجعية. إن هذه الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية غالبا ما تعبر عن نفسها في التناقضات بين جناحين، أحدهما محافظ، والآخر تقدمي، أو في انتقال البرجوازية الوطنية من سياسة تلتقي مع مصالح الجماهير الشعبية إلى التعامل مع أعداء الشعب.

- تتكون البرجوازية الصغيرة :

من جميع الذين يملكون قطعة من الأرض و وسائل فردية للإنتاج أو رصيد مالي أو رصيد ثقافي أو مهارة تقنية، تمكنهم على العموم من كسب معيشتهم بعملهم الخاص، من دون أن يستغلوا الآخرين، ومن دون أن يستغلهم أحد اللهم إذا تم ذلك الاستغلال بشكل ثانوي.

إن جل الحرفيين والتجار الصغار والموظفين المتوسطين والصغار والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة والطلبة وكذا الفلاحين المتوسطين ينتمون إلى طبقة البرجوازية الصغيرة.

تضم طبقة البرجوازية الصغيرة ثلاثة شرائح: الشريحة العليا هي شريحة ميسورة، تلتقي في بعض مصالحها مع البرجوازية الوطنية .الشريحة المتوسطة والشريحة الدنيا التي غالبا ما تعيشان وضعية البؤس والقهر، وتظلان معرضتان للتبلتر والتشرد وهما تلتقيان في العديد من مصالحهما مع الطبقة العاملة.

إن الأغلبية الكبرى للبرجوازية الصغيرة ثورية لكنها غير منسجمة، ومتذبذبة وقصيرة النفس. لهذا فإن من مصلحة الطبقة العاملة أن تعمل على كسبهما للتحالف الشعبي مع الحرص على أن تكون الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة لهذا التحالف.

- الطبقة العاملة: تتكون من جميع الكادحين الذين لا يملكون وسائل الإنتاج، والذين يضطرون إلى بيع قوة عملهم في إطار الإنتاج الرأسمالي، مقابل الأجر الذي يشكل مدخولهم الأساسي أو الوحيد.

إن الطبقة العاملة تعمل بشكل جماعي في إطار الوحدات الرأسمالية للإنتاج (المصانع، المناجم، أوراش الأشغال العمومية، المؤسسات الكبرى للنقل، الضيعات الفلاحية العصرية...) وترتبط بنمط الإنتاج الأكثر تقدما في مجتمعنا، نمط الإنتاج الرأسمالي. إنها الطبقة التي تنتج جل الخيرات بالبلاد من دون أن تستفيد من نتائج كدحها، وذلك نظرا للاستغلال الذي تعاني منه والذي يتجسد في استحواذ الرأسماليين على جزء كبير من قيمة إنتاجها والمسمى بفائض القيمة.

تتشكل الطبقة العاملة في بلادنا من فئتين أساسيتين: عمال الصناعة والعمال الزراعيين . وتجدر الإشارة إلى أن جزءا هاما من العمال المغاربة يعملون في البلدان الرأسمالية الأوربية. إن العمال الزراعيين سيلعبون بدون شك دورا حاسما في بناء التحالف العمالي الفلاحي ببلادنا وفي الثورة الشعبية. كما أن العمال المغاربة المهاجرين سيلعبون دورا بالغ الأهمية في الربط بين الثورة المغربية والبروليتاريا، وقواها الثورية في البلدان الرأسمالية الأوربية، ويمكنهم أن يقوموا كذلك بدور ثوري هام في مناطقهم الأصلية بالمغرب.

إن الطبقة العاملة في بلادنا كما في جميع المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي تشكل الطبقة الثورية حتى النهاية، الطبقة الوحيدة التي لها مؤهلات قيادة كفاح الجماهير الشعبية من أجل الاشتراكية والقضاء على الاستغلال والاضطهاد.

- الجماهير شبه البروليتارية:

تضم مجموع الكادحين الذين لا يملكون وسائل الإنتاج أو يملكونها بشكل هزيل، والذين يعملون في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي، لكن بشكل متقطع (العمال المؤقتين في الأشغال العمومية والإنعاش الوطني والصناعات الموسمية والعمال الزراعيين المؤقتين...) أو خارج الإنتاج الرأسمالي (الفلاحون الفقراء، الباعة المتجولون، خادمات البيوت، أصحاب الحرف الهامشية، "المتعلمون" المشتغلون مع أصحاب الصناعة التقليدية، الجنود البسطاء..) إن ما يميز هؤلاء جميعهم، هو الضعف الكبير لمداخلهم وبؤسهم الشديد وكذا القهر والاستغلال المكثف الذي يعانون منه.

نظرا لهذه الخصائص، ونظرا للحجم العددي الكبير للجماهير شبه البروليتارية، فإن هذه الجماهير مؤهلة لتلعب دورا حاسما في الثورة الشعبية، سواء في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، أو في مرحلتها الاشتراكية. لكن عدم انسجامها وعلاقات الإنتاج والعمل التي ترتبط بها، يشكلون مصدرا للاندفاع والعفوية وقصر النفس، مما يحتم على الطبقة العاملة أن تعمل على قيادة الجماهير شبه البروليتارية لتتمكن هذه الأخيرة من توظيف طاقاتها الثورية الهائلة لصالح الثورة.

إن البروليتاريا المتشردة تتكون من العاطلين الدائمين الذين يعيشون عالة على عائلاتهم، أو يتعاطون لأنشطة هامشية مهنية لكسب لقمة العيش: السرقة، الشعوذة، التسول، العهارة...يمكن للبروليتاريا المتشردة أن تلعب دورا مهما في الثورة، إذا تمكنت الطبقة العاملة والقوى الثورية في إدماجها في مسلسل الثورة، لكن القوى الرجعية تتمكن هي الأخرى في العديد من الأحيان من إرشائها واستعمالها لأغراضها السياسية.

- إن الفلاحين:

يعيشون في البادية ويعملون في الأرض ويشكل عملهم بالأرض (أو تربية الماشية) المصدر الرئيسي لقوتهم، إن الجماهير الفلاحية لا تشكل طبقة اجتماعية أو فئة طبقية، إنما مجموعة من الفئات تنتمي كل واحدة منها لطبقة مختلفة.

* إن الفلاحين الأغنياء يملكون مساحة من الأرض (أو، و) وسائل إنتاج أخرى (حيوانات الجر، ماشية، بذور، رصيد مالي..) بمقدار يفوق إمكانياتهم وإمكانيات عائلاتهم على استخدامها. وهم بالتالي يلجؤون إلى استغلال الآخرين (عمال زراعيين، رباعين، محاصصة)، إن الجزء الرئيسي من مداخيلهم لا يأتي من عملهم، ولكن من استغلال الغير. إنهم يشكلون إذن فئة مستغلة يمكن تصنيفها ضمن البرجوازية المتوسطة، وإن ما يميزهم عن ملاكي الأراضي الكبار، هو امتلاكهم لمساحات من الأرض تقل بكثير عن مساحة ممتلكات هؤلاء، وكذا مشاركتهم الفعلية في العمل الفلاحي.

* أما الفلاحون المتوسطون والذين يشكلون جزءا من البرجوازية الصغيرة، فهم يملكون قطعة من الأرض (أو، و) وسائل الإنتاج الأخرى ويعيشون بفضل استخدامها هم وعائلاتهم، ولا يلجأون إلى استغلال قوة عمل الآخرين أو بيع قوة عملهم للغير إلا بصفة ثانوية.

يمكن تحديد ثلاث شرائح داخل الفلاحين المتوسطين: الشريحة العليا أو الفلاحين المتوسطين الميسورين، الشريحة الوسطى، الشريحة الدنيا أو الفلاحين المتوسطين الفقراء.

*إن الفلاحين الفقراء أو شبه البروليتاريا الفلاحية، هم الذين يملكون قطعة من الأرض (أو، و) وسائل الإنتاج الأخرى بكمية ضعيفة، تقل بشكل كبير عن قدرتهم عن العمل، أو لا يملكون أدنى شيء سوى قوة عملهم، إن هؤلاء جميعا يلجؤون بصفة دائمة إلى عرض قوة عملهم للاستغلال بشكل أو بآخر، من أجل توفير الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة .إنهم يلجؤون إلى بيع قوة عملهم لأن مواردهم من استخدام ما يملكونه من وسائل الإنتاج تظل دائما دون حاجياتهم. يمكن التمييز داخل الفلاحين الفقراء بين الفلاحين الفقراء المالكين لقطعة أرضية صغيرة، وبين الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أدنى مساحة من الأرض. إن الفلاحين الفقراء يشكلون نظرا لما يعيشونه من استغلال وقهر، ونظرا لوزنهم العددي (حوالي نصف سكان البلاد هم من الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين) القوة الرئيسية في الثورة[3].

2- طبيعة الثورة

1) إن قيامنا بالعرض السابق الجد مركز للتحليل الطبقي للمجتمع المغربي[4]، يهدف إلى التعريف بالطبقات الاجتماعية المتصارعة في بلادنا وبعض خصائصها الهيكلية الأساسية، إننا لم نتعرض لا للتطورات التاريخية لهذه الطبقات، ولا لتعبيراتها السياسية، وهذا ما يجب أن يقوم به تحليل طبقي أشمل[5]، لكن ما يتجلى بشكل ساطع من خلال عرضنا الوجيز للقوى الطبقية المتصارعة في البلاد، ولمصالحها الاقتصادية والسياسية، هو وجود معسكرين لهما مصالح متناقضة ومتناحرة. إن التناقض الأساسي في مجتمعنا هو التناقض القائم بين المعسكر الرجعي، المشكل من الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، والجماهير الشعبية التي تضم الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية وجماهير شبه البروليتارية والبرجوازية الصغيرة. أما موقع البرجوازية الوطنية في هذا التناقض الأساسي، فهو معقد ويتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي، وبصفة مختزلة يمكن القول أن الجناح التقدمي في البرجوازية الوطنية،

3 .اعتمدت الوثيقة في تصنيفها للطبقات على وثيقة معروفة لصاحبها (عيسى الوجدي) كانت متداولة داخل السجن آنذاك، وقد لاحظ العديد من الذين ساروا على خط "إعادة البناء" أن تحليل الوثيقة للطبقات لا علاقة له بالواقع الملموس، بل هناك من اعتبره متأخرا بالنسبة لما كانت قد توصلت إليه المنظمة من تحاليل . فالتحليل عبارة عن مجموعة من القوالب تم توزيعها مسبقا على مجموعة من الطبقات والفئات، مما جعل التحليل لا يتميز بشيء عن تحاليل أخرى في بلدان أخرى .

4 .نتساءل هنا عن أي تحليل يتحدث الكاتب ؟

5 .لعل العذر أكبر من الزلة، وخلاصة القول أن هناك تنبيه معناه أن ما سيأتي لا يقوم على تحليل شامل. وهذا مربط الفرس وبيت القصيد، فهل تبنى الاستراتيجية على معرفة ضئيلة لواقع الطبقات الاجتماعية ...؟!

يمكن أن يلتحق رغم تذبذباته بمصاف الجماهير الشعبية ، بينما الجناح المحافظ يمكن أن يلتزم الحياد أو يتم اجتذابه من طرف المعسكر الرجعي.

إن التناقض الأساسي لا يتجلى فقط من خلال المصالح الموضوعية للطبقات الاجتماعية، ولكن كذلك من خلال صراعات طبقية ملموسة، والتي شهدتها بلادنا في عهد الاستعمار الجديد، والتي جسدت على العموم التناقض بين الجماهير الشعبية من جهة، والامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار من جهة أخرى[6].

2) إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل الحل التاريخي لحسم التناقض الأساسي في مجتمعنا. نظرا للطبيعة التناحرية للتناقض بين الجماهير الشعبية والمعسكر الرجعي، فإن هذا التناقض لا يمكن حله بشكل نهائي عبر التعايش السلمي أو الحلول الإصلاحية، بل إن حله النهائي يكمن في إلحاق الهزيمة بمعسكر أعداء الشعب، والقضاء على سلطتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية وهيمنتهم الإديولوجية، وفي نهاية الأمر القضاء عليهم كطبقات رجعية. إن الثورة وحدها قادرة على القضاء على السيطرة الامبريالية ببلادنا، وعلى البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، واستبدال سيطرتهم بسيطرة القوى الشعبية، وهذه الثورة كما سنرى لاحقا ثورة شعبية مسلحة. بالثورة فقط يمكن حل التناقض الأساسي، لكن ما هي طبيعة هذه الثورة. إنها ثورة وطنية ديموقراطية شعبية.

- إن الثورة ستكون وطنية لأنها ستقضي على الاستعمار الجديد وعلى كافة السيطرة الامبريالية في بلادنا: الاحتلال الاستعماري لجزء من التراب الوطني، التواجد العسكري والسيطرة الامبريالية والاقتصادية والثقافية والسياسية على بلادنا. وستقضي الثورة كذلك على الحلفاء المحليين للامبريالية، ذلك أنه لا يمكن القضاء على عملائها وحلفائها ولا يمكن القضاء على هؤلاء بدون القضاء على السيطرة الامبريالية. كما أن الثورة ستكون وطنية لأنها تسعى إلى إقامة سلطة وطنية مناهضة للامبريالية والصهيونية إلى بناء اقتصاد وثقافة وطنية.

إن الثورة ستكون ديموقراطية لأنها تسعى القضاء على النظام الملكي الاستبدادي (وعلى أي شكل آخر لسلطة البرجوازية والكمبرادورية يمكن أن يحل محله). إلى ضمان تمتع الجماهير الشعبية بالحريات الديموقراطية الأساسية دون قيد أو شرط، إلى القضاء على العلاقات شبه الإقطاعية المتواجدة في المجتمع سواء على

6. هل يتعلق الأمر بتناقض أساسي أم بتناقض رئيسي، وما موقع البورجوازية الوطنية من أحدهما ؟ فهل تنتمي البورجوازية الوطنية، على الأقل بعض فئاتها، إلى الطرف الثاني في التناقض الأساسي (انظر في هذا المجال وثيقة "المرحلوية أو النيومنشفية" وملحقاتها حول التناقض الرئيسي والتناقض الأساسي الصادرة في موقع "30 غشت").

المستوى السياسي الاقتصادي، الاجتماعي والإديولوجي. إن الثورة ستكون ديموقراطية كذلك، لأن الثورة الزراعية وهي الحل الجذري للمسألة الفلاحية تشكل إحدى مهماتها الأساسية. إن الثورة ستكون شعبية، لأنها ستكون أولا وأخيرا من صنع الجماهير الشعبية وليس من صنع نخبة عسكرية، أو نخبة حزبية تقوم بالثورة نيابة عن الجماهير أو بتفويض منها. كما أن الطابع الشعبي للثورة يرمز إلى أن الديموقراطية التي تستجيب في المرحلة التاريخية الحالية للمطامح العميقة للجماهير الشعبية في بلادنا، ليست هي الديموقراطية اللبرالية البرجوازية وإنما هي ديموقراطية جديدة، يعني الديموقرطية الشعبية، ديموقراطية سلطة المجالس الشعبية، مجالس العمال والفلاحين وسكان الأحياء الشعبية.

إن طرح المحاور الرئيسية لبرنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، سيمكن بشكل ملموس أكثر، من توضيح الطبيعة الوطنية الديموقراطية الشعبية للثورة في مرحلتها الراهنة. هذه المحاور هي:

+ القضاء على البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار والنظام الملكي الاستبدادي، وتحطيم جهاز الدولة الكمبرادورية وبناء الدولة الديموقراطية الشعبية المجسدة للسلطة الشعبية (سلطة المجالس الشعبية) والتي تضمن للجماهير حق التمتع بجميع الحريات الديموقراطية.

+ القضاء على الوجود الاستعماري ببلادنا وذلك بتحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية المغربية، والقضاء على جميع أشكال التواجد السياسي والعسكري للامبريالية ببلادنا.

+ إنجاز الثورة الزراعية والتي تنتزع الأرض من ملاكي الأراضي الكبار بالأساس، لتعطيها للفلاحين — الفقراء بالخصوص- وللعمال الزراعيين طبقا لشعار: "الأرض لمن يحرثها". وسيكون دور التنظيمات الثورية الجماهيرية للفلاحين وللعمال الزراعيين حاسما، في إنجاز هذه العملية، وفي اقتناع الفلاحين لاحقا بالانخراط في النظام التعاوني. إن الثورة الزراعية تهدف إلى القضاء على ملاكي الأراضي الكبار كطبقة، وكذا على علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في البادية.

+ القضاء على السيطرة الامبريالية والكمبرادورية على اقتصاد بلادنا، بتأميم كافة مصالحهم، بتكسير جميع علاقات التبعية الاقتصادية إزاء الامبريالية، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الامبريالي، والقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا من مواد غذائية وملابس و أدوية وسكنى وخدمات اجتماعية (التعليم، الصحة، النقل...).

+ ضمان الشغل للجميع وضمان الحد الأدنى للأجور يوفر حياة إنسانية كريمة لكافة المأجورين، وتحسين الأوضاع المعاشية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الجماهير الشعبية. وضع قانون للشغل يهدف إلى حماية الكادحين، تحسين شروط العمل وتعيين أوقات العمل، تقنين أوقات العمل.

إن ترسيخ هذه المكتسبات يتطلب بالضرورة أن تلعب التنظيمات الجماهيرية للطبقة العاملة ولكافة الكادحين دورا حاسما في تعبئة الجماهير وبلورة إرادتها الجماعية.

+ بناء ثقافة وطنية ديموقراطية شعبية وعلمية، مع ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات شعبنا.

+ تحرير المرأة المغربية من العبودية والاضطهاد والقيود التي تفرضها عليها العلاقات الاجتماعية العتيقة، وتحقيق مساواتها في جميع المجالات مع الرجل، مع ضمان حقوقها كأم.

+ مساندة كفاح الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، والنضال من أجل وحدة بلدان المغرب العربي[7]، وحدة ديموقراطية نابعة من إرادة جماهيرها الشعبية.

+ دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني وإقامة دولته الديموقراطية فوق كامل ترابها الوطني. دعم كفاح الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية من أجل التحرر الوطني، والديموقراطية والاشتراكية. الكفاح المشترك مع كافة الشعوب العربية من أجل وحدة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

+ الدعم والتضامن مع جميع حركات التحرر الوطني وقوى التقدم والاشتراكية عبر العالم[8].

هذه هي المحاور الرئيسية لبرنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وهو ما يمكن أن يشكل برنامج الحد الأدنى للتنظيمات الماركسية – اللينينية المغربية، والحزب الشيوعي[9]، الذي نناضل من أجل المساهمة في بنائه.

7 .هناك حديث عن ثورة وطنية ديموقراطية شعبية معزولة عن أبعادها الأممية والعربية، فهل هذا مجرد نسيان أم أن في الأمر مناورة تهدف إلى التهرب من مناقشة تلك الأبعاد، والوثيقة تؤشر على بعض التخليات عن المواقف السابقة للمنظمة، ففي منظورها فالثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية بالمغرب لوحدها قادرة على هزم الامبريالية وعملائها، هنا كذلك التخلي عن استراتيجية الثورة في الغرب العربي وتأكيد على وحدة المغرب العربي، بمعنى أن هناك تغيير استراتيجي غير معلن .

8 .بالإضافة إلى غموض عبارة "قوى التقدم والاشتراكية"، يتضح هنا الأمر أكثر بالنسبة لأفق الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، التي أصبحت حسب الوثيقة لا تنخرط في خط الثورة العالمية المناهضة للتحريفية، وهذا تحول إيديولوجي واستراتيجي ساهم في تأسيس خط تحريفي جديد، وقد ساعد على ذلك الحديث عن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية وكأنها عرض نظري عام، وهو أمر تميزت به الوثيقة على طول الخط فيما يخص مجموعة من القضايا النظرية، كما لو أن الأمر يتعلق بعرض تكويني موجه للمبتدئين لإقناعهم بأطروحات نظرية .

4) ماهي الطبقة المؤهلة لقيادة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ؟

إن المساهمة الفعالة لكافة الطبقات والفئات الشعبية مسألة ضرورية لنجاحها. إن هزم العدو الطبقي (الرجعية المحلية وحلفائها الرجعيين العرب وأسيادهم الامبرياليين) المتوفر على قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية وإديولوجية ضخمة، يتطلب تعبئة جميع قدرات الطبقات والفئات الشعبية وتنظيماتها الوطنية الديموقراطية وتوجيهها بشكل محكم. وهذا ما يتطلب وضع برنامج للثورة يستجيب للمطامح الحيوية لكافة الطبقات والفئات الشعبية، مما يتطلب تنظيم هذه الأخيرة في إطار تحالف شعبي واسع يتطلب قيادة سياسية صلبة ومقتدرة.

إن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة القادرة ليس فقط على قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية حتى النصر، المتجسد في تحقيق كافة مهام هذه الثورة، ولكن كذلك على قيادة الكادحين لمواصلة مسلسل الثورة، كإنجاز مهام الثورة الاشتراكية.

هذه الأطروحة تستمد صحتها من جهة أولى، من الخصائص الهيكلية للطبقة العاملة، من جهة ثانية من دورها النضالي الطليعي في بلادنا، وأخيرا من تجارب الشعوب الأخرى. إن الطبقة العاملة هي أكثر الطبقات الشعبية طموحا للثورة، لأنها تفتقد لوسائل الإنتاج، لا تملك سوى قوة عملها وتعاني من الاستغلال بصفة مباشرة. ليس لها ما تفقده خلال مسلسل الثورة سوى أغلالها، بينما ستكسبها الثورة كل شيء سياسيا واقتصاديا وثقافيا. من جهة أخرى أن الطبقة العاملة بتمركزها في وحدات الإنتاج الرأسمالية العصرية، بارتباطها بأحدث وسائل الإنتاج ذات الطابع الاجتماعي وبأساليب الإنتاج الأكثر تقدما، بخوضها للعمل الجماعي المنظم، و ما يصاحبه من تعاون في الإنتاج ودقة وانضباط في العمل، إن الطبقة العاملة بفضل هذه الخصائص مؤهلة لاكتساب خبرات ومعارف متقدمة، لخوض النشاط الجماعي الخلاق، ولابتكار أرقى الأشكال التنظيمية المبنية على أساس المركزية الديموقراطية، إضافة إلى ذلك، أن الطبقة العاملة خلافا للطبقات والفئات الشعبية الأخرى، التي تسعى للإطاحة بمجتمع استغلالي من أجل استبداله بمجتمع

9 .يلاحظ القارئ تعاقب استعمال صيغ مختلفة للتعبير عن حزب الطبقة العاملة، ففي أغلب الأحيان صيغة الحزب الشيوعي، بينما يقل استعمال صيغة الحزب الماركسي – اللينيني، قد يظهر في بادئ الأمر أن الأمر بريء، لكن كاتب الوثيقة هو أحد العناصر الأساسية في خط ما يسمى ب "إعادة البناء"، وقد سبق له أن تخلى إيديولوجيا عن خط ماو تسي تونغ، الذي كان مكونا هاما للخط الإيديولوجي للمنظمة، علما أنه قبيل ندوة نهاية يناير بداية فبراير 1983 كان الحديث قد بدأ عن تغيير اسم المنظمة بحذف مصطلح الماركسية – اللينينية وتسميتها بالمنظمة الشيوعية، بل ستعرف الأدبيات اللاحقة استعمال تسمية منظمة "إلى الأمام"فقط ، كما عرفت الفترة اللاحقة على سنة 1985 تخليا نهائيا عن مصطلح الماركسية – اللينينية هو الآخر، ضمن خط تراجعي تحريفي جديد .

استغلالي آخر، فهي تحمل مشروع مجتمع جديد ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان. وأخيرا فإن الطبقة العاملة مؤهلة نظرا لخصائصها للف مجموع الطبقات الشعبية حولها، من أجل مواجهة الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، ومؤهلة للارتباط كفصيل من البروليتاريا العربية والعالمية بهذه الأخيرة، مما سيمكن من سند خارجي هائل للثورة المغربية.

— ليس المجال هنا للتعرض إلى تاريخ النضالي للطبقة العاملة في بلادنا، إن مثل هذا العرض يوضح أن الطبقة العاملة لعبت دورا طليعيا، سواء في المعارك التي خاضها شعبنا من أجل وضع حد لعهد الحماية، أو في المعارك الضارية التي شهدتها بلادنا في عهد الاستعمار الجديد.

- إن التجارب الثورية للشعوب منذ ثورة أكتوبر العظيمة تؤكد حقيقة لا مفر منها: أن الثورات الوطنية الديموقراطية الوحيدة التي تمكنت من إنجاز مهامها بكاملها، وفتح طريق الاشتراكية، هي تلك الي قادتها الطبقة العاملة منذ بداية المسلسل الثوري، أو تمكنت من قيادتها أثناء المسيرة الثورية. إن هذه التجارب تؤكد كذلك بأن جميع الثورات الوطنية الديموقراطية، التي ظلت قيادتها بيد البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية، قد انتهت بالفشل والتقهقر إلى الوراء، رغم إنجازاتها التقدمية في فترات صعودها. إننا نستخلص مما سبق أن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، يمكن أن تندلع و تتقدم في إنجاز بعض مهامها بدون قيادة الطبقة العاملة، لكن التقدم السريع وإنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية، يتطلب بشكل حتمي قيادة الطبقة العاملة لكافة الطبقات والفئات الشعبية ذات المصلحة في الثورة.

إن هذا يحتم على كافة الشيوعيين المغاربة أن يناضلوا بدون كلل من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، كشرط ضروري لتمكنها فعلا من قيادة الجماهير الشعبية خلال مسيرة الثورة الشعبية. - الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية

إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية كما يتضح ذلك من خلال طبيعتها وأهدافها، ليست هي الثورة الاشتراكية، فالثورة الاشتراكية تهدف إلى إقامة سلطة دكتاتورية البروليتاريا، والقضاء التام على كافة أشكال الاستغلال، لفتح الطريق أمام المجتمع اللاطبقي، المجتمع الشيوعي. أما الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية فهي تسعى إلى إقامة نظام الديموقراطية الشعبية، الذي تجسده الجمهورية الديموقراطية الشعبية. إن المضمون الجوهري لنظام الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية هو الديكتاتورية ضد أعداء الشعب والديموقراطية للشعب. ففي هذا النظام إن الطبقات والفئات الشعبية (الطبقة العاملة، والفلاحين، أشباه البرولتاريا، البرجوازية الصغيرة، البرجوازية الوطنية التقدمية) وقواها الوطنية الديموقراطية المنظمة تساهم

في السلطة وتفرض ديكتاتوريتها المشتركة على أذناب الامبريالية والعناصر المعادية للثورة. إن نظام الديكتاتورية الديموقراطية الشعبية يجسد ديكتاتورية للأغلبية الساحقة ضد الأقلية المعادية لتحرر الشعب. بينما كانت كل الديكتاتوريات السابقة، حتى عندما تتخذ أشكالا ديموقراطية، تفرض من طرف الأقلية المستغلة والمضطهدة على الأغلبية الساحقة من الشعب. إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تنجز المهام التاريخية للثورة البرجوازية، وتفتح الطريق للثورة الاشتراكية، لكن تحول الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية إلى الثورة الاشتراكية ليس حتميا، بل يمكن للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية نفسها أن تفشل إذا لم تتجذر، وبقيت قيادتها بيد البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية. إن تحول الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية إلى ثورة اشتراكية يتطلب بالضرورة قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري، وبنائها لتحالف متين بين العمال والفلاحين، التحالف العمالي الفلاحي، وهيمنتها وسط التحالف الشعبي الذي يجمع في خندق واحد كافة الطبقات والفئات الشعبية، وقواها الوطنية الديموقراطية. تلك هي الضمانات التي تسمح بإنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية لمهامها كاملة، وبالانتقال السلمي والتدريجي من ديكتاتورية ديموقراطية شعبية إلى ديكتاتورية بروليتارية. تجدر الإشارة إلى أن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية كمرحلة انتقالية نحو الاشتراكية قد تطول أو تقصر، في ظروف موضوعية محددة، حسب قدرة البروليتاريا على توفير الأسس السياسية والإديولوجية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الانتقال، وبالخصوص حسب قدرتها على إحكام تحالفها وقيادتها لكافة الكادحين.

إننا كشيوعيين لا نناضل من أجل الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية في حد ذاتها، لأن هدفنا الأسمى كمناضلين يقفون على أرضية المصالح الآنية والأهداف البعيدة للطبقة العاملة، نناضل من أجل المجتمع الاشتراكي والمجتمع الشيوعي الذي يسمح بالتحرر الشامل للطبقة العاملة والإنسانية جمعاء. لهذا إن برنامجنا كشيوعيين، كتنظيمات ماركسية لينينية وكحزب شيوعي في المستقبل يجب أن يتضمن إلى جانب برنامج الحد الأدنى، أي برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، البرنامج الأقصى أي برنامج الثورة الاشتراكية.

إن جوهر النظام الاشتراكي هو من جهة ديكتاتورية البروليتاريا، ومن جهة أخرى الملكية والتحكم الجماعي للكادحين في وسائل الإنتاج الأساسية. لا اشتراكية فعلية بدون دكتاتورية البروليتاريا. إن دكتاتورية البروليتاريا تعني:

- أولا دكتاتورية الطبقة العاملة وحلفائها ضد الرأسماليين وكافة المستغلين. كما أن الطبقات المستغلة أينما وجدت لا تسمح أبدا للطبقة العاملة بالوصول إلى السلطة كطبقة سائدة، وتستعمل لهذه الغاية كافة الوسائل

السلمية والعنيفة، فإن الكادحين بقيادة البروليتاريا يحق لهم ويجب عليهم أن يستعملوا بدورهم كافة الوسائل السلمية والعنيفة لقمع محاولات البرجوازية للرجوع من جديد إلى نظام الاستغلال الرأسمالي.

- ثانيا الديموقراطية الواسعة للطبقة العاملة ولكافة الكادحين، فلا دكتاتورية للبروليتاريا بدون هذه الديموقراطية البروليتارية أو الاشتراكية بدون ضمان الديموقراطية البروليتارية لكافة الكادحين، فإن مصير الاشتراكية هو الإفلاس. لأن العلاقات البيروقراطية والسلطوية والأبوية ستنخر تدريجيا النظام الاشتراكي، ممهدة الطريق للتقهقر نحو هذا الشكل أو ذاك من علاقات الاستغلال والاضطهاد.

إن الديموقراطية الاشتراكية الحقيقية هي ديموقراطية شاملة، إذ أنها خلافا للديموقراطية البرجوازية الليبرالية، لا تشمل فقط الميدان السياسي ولكن كذلك الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وخلافا للمنظور التحريفي البيروقراطي للديموقراطية الاشتراكية[10]، فإن هذه الأخيرة في المنظور الماركسي اللينيني تضمن أوسع الحريات الديموقراطية للطبقة العاملة والكادحين، بما في ذلك الحريات الديموقراطية التي تم تحقيقها في ظل المجتمع الرأسمالي نفسه.

إن المجتمع الاشتراكي، مجتمع دكتاتورية البروليتاريا، خلافا لبعض التصورات الميتافيزيقية والتحريفية، لا يشهد نهاية الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي. فالصراع الطبقي بين كافة الطبقات وخصوصا بين الطبقة العاملة والبرجوازية يستمر بأشكال جديدة وبأساليب جديدة، في ظروف تكون فيها السلطة السياسية في يد الطبقة العاملة وحلفائها. وقد يتخذ هذا الصراع أشكالا عنيفة كما أنه يمكن أن يؤدي إلى انتصار البرجوازية، والرجوع إلى مجتمع الاستغلال والاضطهاد[11].

إن الهدف الأساسي لدكتاتورية البروليتاريا هو خلق شروط تجاوز هذه الدكتاتورية نفسها، والقضاء على الطبقات الاجتماعية وانقراض الدولة والمجتمع الطبقي، وبزوغ المجتمع الشيوعي الذي يظل هدفنا الأسمى كشيوعيين.

10 .لأول مرة تتحدث الوثيقة عن التحريفية ضمن ما أسمته ب "المنظور البيروقراطي للديموقراطية الاشتراكية"، مما يعني تخلي عن الأطروحة التأسيسية لخط المنظمة حول التحريفية العالمية.

11 .يتم الحديث هنا كما لو أن الثورة الثقافية البروليتارية الصينية لم تكن، وفي هذا تجاهل للدروس الجديدة التي قدمتها تلك الثورة لمواجهة خطوط التحريفية وبناء الاشتراكية، ولكن لا يعدو الأمر غريبا عن أصحاب "إعادة البناء" الذين دشنوا بداية عملهم بالتخلي عن خط ماو تسي تونغ، ثم بهذه الوثيقة تخلوا عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، باعتبارها طريقة لحسم السلطة مستنسخة من التجربة الصينية.

- (ملاحظة): (يجب التمييز بين مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ومفهوم هيمنة البروليتاريا. إن الدكتاتورية هي علاقة البروليتاريا وحلفائها من جهة، والأعداء الطبقيين من جهة أخرى. أما هيمنة البروليتاريا فهي علاقة داخل الكادحين بين البروليتاريا والجماهير الكادحة الأخرى. إن قيادة البروليتاريا لتحالف الجماهير الكادحة واعتراف كافة الكادحين بقدرة وبأهلية الطبقة العاملة لممارسة هذه القيادة هو ما يسمى بالهيمنة. إن استمرار هيمنة البروليتاريا وسط الكادحين في المجتمع الاشتراكي مسألة ضرورية لاستمرار الدكتاتورية وتعزيزها. بارتباط مع مسألة الهيمنة والدكتاتورية، تجدر الإشارة إلى أنه لا يحق بتاتا الخلط بين نوعين من التناقضات في المجتمع الاشتراكي، أولا التناقضات العدائية بين البروليتاريا وحلفائها من جهة، والبرجوازية من جهة أخرى، وهي التي تحل في إطار ممارسة البروليتاريا لدكتاتوريتها على أعدائها، ثانيا التناقضات في صفوف الكادحين وهي تناقضات في صفوف الشعب تحل بالأساليب الديموقراطية في إطار هيمنة البروليتاريا).

في الخلاصة نسجل أن مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تختلف عن مرحلة الثورة الاشتراكية، وأنه لا يجوز كذلك الخلط بين المهام المركزية لكل مرحلة على حدى، لكنه لا يصح اعتبارهما كمرحلتين منفصلتين تماما. إن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية تهيء مرحلة الثورة الاشتراكية، وتشكل مقدمة ضرورية لها، في حين أن الثورة الاشتراكية تشكل تطويرا ضروريا للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. إن الثورتان مرحلتان من مسلسل ثوري واحد، مرحلتان متتاليتان ومتداخلتان في نفس الوقت. إن بعض مهام المرحلة الثانية يتم الشروع في إنجازها خلال المرحلة الأولى، وبعض مهام المرحلة الأولى لا يتم استكمالها سوى في المرحلة الثانية.

3- بناء الحزب الشيوعي

1. رأينا سابقا أن قيادة الطبقة العاملة للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية مسألة ضرورية من أجل إنجاز كافة مهامها، ومن أجل فتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية، لكنه يستحيل على الطبقة العاملة أن تقوم بمهامها التاريخية بدون تنظيم نفسها سياسيا، وبناء حزبها الثوري المستقل، الحزب الشيوعي المغربي. إن الاستقلالية السياسية والتنظيمية والإديولوجية للطبقة العاملة عن كافة الطبقات بما في ذلك الطبقات والفئات الثورية الأخرى في مجتمعنا مسألة ضرورية، لتتمكن الطبقة العاملة من تعبئة طاقاتها الثورية الهائلة وتفجرها بشكل منظم لصالح تحررها وتحرر المجتمع.

2- إن الحزب الثوري البروليتاري (الذي نكافح من أجل المساهمة في بنائه) هو الطليعة المكافحة، المجمعة والواعية للطبقة العاملة، وحتى يكتسب هذا الحزب طابعه البروليتاري لابد أن تتوفر فيه الخصائص السياسية التالية:

- أن يضم في صفوفه الفصائل والعناصر العمالية الطليعية في النضال والأكثر وعيا من الناحية السياسية. ويجب أن تتبوأ العناصر البروليتارية المواقع القيادية والاستراتيجية داخل الحزب.

- أن يعتمد على إيديولوجية الطبقة العاملة، الماركسية اللينينية، كمنظور للعالم، كأداة للتحليل وكمرشد في العمل، وأن يتمكن هذا الحزب من التطبيق الخلاق للماركسية اللينينية على واقع بلادنا وأمتنا العربية[12].

- إن الحزب البروليتاري يجب أن يتبنى كمبدإ تنظيمي أساسي، المركزية الديموقراطية، وأن يعمل على تطبيق هذا المبدأ بشكل خلاق ليضمن مشاركة كافة أعضاء الحزب في تحديد خطه وتوجهاته، وليضمن الوحدة والفعالية والسرعة في الممارسة النضالية. كما يجب أن يشكل النقد والنقد الذاتي الأسلوب الأساسي لمعالجة التناقضات الداخلية للحزب وضمان تطوره.

- يجب أن يكون للحزب علاقات وطيدة وعضوية مع الطبقة العاملة، وأن يكون دائم الإنصات لمشاكلها ولمطامحها حتى لا يسقط الحزب في العزلة عن الطبقة العاملة وعن الجماهير الكادحة، وبعبارة أخرى، من أجل تحديد خطه وتوجهاته، يجب أن يعتمد الحزب على خط الجماهير وأن يظل الذهاب والإياب مستمرا بين الطبقة العاملة والطليعة، وكافة الجماهير وبين النظرية والممارسة.

- وأخيرا لابد للحزب البروليتاري أن يكون له برنامج واضح يستجيب للمطامح القريبة والبعيدة للطبقة العاملة، وللمطامح التحررية لكافة الكادحين. وقد رأينا سابقا أن هذا البرنامج يتضمن برنامجا أدنى، وهو يلتقي مع برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وبرنامجا أقصى هو برنامج الثورة الاشتراكية والانتقال نحو المجتمع الشيوعي.

---

12 .بالنسبة لبناء الحزب الشيوعي وهويته، تقول الوثيقة أنه "يعتمد على إيديولوجية الطبقة العاملة، الماركسية – اللينينية، كمنظور للعالم، كأداة للتحليل وكمرشد في العمل، وأن يتمكن هذا الحزب من التطبيق الخلاق للماركسية – اللينينية، على واقع بلادنا وأمتنا العربية".

لعل صاحب الوثيقة تذكر على حين غرة أن هنالك "أمة عربية" غابت عنه في منظوره الاستراتيجي وأصبح الآن لازما قيام الحزب بالتطبيق الخلاق للماركسية – اللينينية عليها ...!!

من جهة أخرى فالحديث عن الماركسية – اللينينية هنا، بعد التخلي عن الخط النظري للمنظمة فيما يخص التحريفية العالمية وخط ماو تسي تونغ وموقعنا الأممي ضمن خط الثورة العالمية، وبعد التخلي عن الأبعاد المختلفة للاستراتيجية الثورية فلا يعدو أن يكون محاولة تغطية الشمس بالغربال عن خط تحريفي جديد سيهيء مرحليا للتخلي نهائيا عن الماركسية – اللينينية.

3- ما هي التشكيلة الاجتماعية للحزب؟ إن ذوي النزعة العمالية يعتبرون أن حزب البروليتاريا يجب أن يكون حزبا عماليا فقط ، وأن لا يضم في صفوفه سوى العمال. ونحن نعتبر هذا منظورا خاطئا، لأنه يتجاهل أن هناك فئات اجتماعية ثورية داخل المجتمع، مستعدة للعمل الثوري على أرضية مصالح ومطامح البروليتاريا، ولأنه لا يدرك بأن الطبقة العاملة من أجل تبلور وعيها الثوري لابد أن ترتبط كفاحيا و وضعيا بواسطة طليعتها بمجموع الجماهير الشعبية. لهذا نعتبر أن الحزب البروليتاري يجب أن يضم في صفوفه إلى جانب الفصائل البروليتارية الطليعية التي يجب أن تحتل المواقع القيادية والاستراتيجية داخل الحزب، الفصائل والعناصر الطليعية من الطبقات والفئات الأكثر ثورية في المجتمع. هكذا فإن الحزب سيتشكل من العمال والفلاحين الفقراء وأشباه البروليتاريا والمثقفين الثوريين. وهذا ما سيسمح للحزب بالارتباط ليس فقط بالطبقة العاملة ولكن كذلك بكافة الجماهير الشعبية، وهذا ما يجعل منه الطليعة المكافحة المنظمة والواعية، ليس فقط بالنسبة للطبقة العاملة ولكن بالنسبة لكافة الجماهير الشعبية المناضلة. وهذا ما يضمن القيادة السياسية البروليتارية لكافة الجماهير الشعبية.

4- يتضح من خلال خصائص الحزب البروليتاري المسطرة أعلاه، أن هذا الحزب غير موجود ببلادنا رغم ادعاء بعض القوى السياسية (حزب التقدم والاشتراكية وأحيانا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) بأنها تمثل الطبقة العاملة أو تعبر عن مصالحها.

إن المحاولة الأولى لبناء حزب البروليتاريا والتي ارتبطت باسم "الحزب الشيوعي المغربي" الذي تم إنشاؤه عام 1943 قد باءت بالفشل، نظرا للخط التحريفي اليميني لهذا الحزب، والذي تجسد بشكل ساطع مواقفه المتخاذلة من المسألة الوطنية في فترة معينة خلال العهد الاستعماري، ثم في مواقفه الإصلاحية من الحكم الرجعي ومن قضايا الجماهير الشعبية في عهد الاستعمار الجديد. أما حزب التقدم والاشتراكية الذي ينصب نفسه كوارث "للحزب الشيوعي المغربي", فإنه مجرد حزب برجوازي صغير، إصلاحي شوفيني، لا علاقة له بالمطامح العميقة للطبقة العاملة.

5- إن المحاولة الثانية لبناء الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني المغربي، والتي ارتبطت باسم "الحركة الماركسية اللينينية المغربية" التي برزت كفصائل منظمة منذ 1970 قد فشلت لحد الآن في تحقيق هدفها الرئيسي، ولا زال مطروحا على الحركة الماركسية اللينينية كحركة للثوريين الذي يتبنون الماركسية اللينينية، والذين يعملون من أجل بناء الحزب البروليتاري، أن تستخلص الدروس والعبر من تجربتها الغنية، وأن تواصل كفاحها من أجل الاندماج بالطلائع البروليتارية وانصهار الماركسية اللينينية بالحركة العمالية.

إن الخطوات التي نعتبرها أساسية بالنسبة للحركة الماركسية اللينينية المغربية، من أجل التقدم على طريق بناء الحزب الشيوعي، تكمن أولا في نضال كافة الفصائل والمجموعات الماركسية اللينينية من أجل التجذر وسط العمال والفلاحين، ثانيا في النضال من أجل الوحدة التدريجية للحركة الماركسية اللينينية، ثالثا في الصراع الإديولوجي والسياسي ضد النفوذ البرجوازي والبرجوازي الصغير وسط الطبقة العاملة، وذلك من أجل اجتذاب العناصر البروليتارية المناضلة (التي يتواجد عدد كبير منها داخل الأحزاب الإصلاحية المتشذقة بالاشتراكية وداخل النقابات المناضلة) للوعي الماركسي اللينيني ودفعها لتقوم هي الأخرى بواجبها في المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

6- وفي الأخير نسجل أن مهمة بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا وتوطيده وتصليبه، مسلسل طويل وشاق قد يستغرق طيلة مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، يستمر خلال مرحلة الثورة الاشتراكية نفسها. لكنه من الضروري استكمال الحلقات الأساسية من هذا المسلسل في أقرب وقت لتمكين البروليتاريا من لعب دورها القيادي في الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

4- مسألة التحالفات

1- إن مشاركة كافة الطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية في الثورة مسألة ضرورية لانتصار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. لهذا يطرح على الشيوعيين المغاربة ليس فقط تحديد العدو بدقة، ولكن كذلك لتحديد القوى الثورية في كل مرحلة وفي كل فترة من فترات هذه المرحلة، وتحديد من هم الحلفاء الاستراتيجيين للطبقة العاملة، ومن هم حلفاؤها المؤقتين، ومن هي القوى التي يجب الاكتفاء بتحييدها.

إن تحديد العدو وتحديد الحلفاء لا يكفي، بل يجب بناء وهيكلة التحالف الشعبي في إطار ما يمكن نعته حاليا بالجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية (من دون أن نعرف ما هو الاسم الذي ستحمله هذه الجبهة في المستقبل) والتي تضم كافة القوى المعبرة عن مصالح الطبقات والفئات الشعبية: الطبقة العاملة، الفلاحين، أشباه البرولتاريا، البرجوازية الصغيرة، الجناح التقدمي من البرجوازية الوطنية.

2- إن الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية تشكل إلى جانب الحزب البروليتاري والجيش الشعبي، إحدى الأدوات الثلاث الرئيسية لانتصار الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية واستكمال مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية. فبدون هذه الجبهة ستظل القوى الثورية مبعثرة ويصعب عليها الانتصار على العدو الطبقي.

3- إن قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية مسألة ضرورية لضمان الانتصار الشامل للثورة الديموقراطية الشعبية، وإنجاز كافة مهامها وفتح الطريق أمام الثورة الاشتركية. لكنه من الخاطئ رهن قيام هذه الجبهة والمشاركة فيها بالقدرة الفعلية للطبقة على قيادتها. إن الشرطين الأساسيين لمشاركة الحزب الشيوعي (أو القوى الماركسية اللينينية قبل إنشاء الحزب الشيوعي) في هذه الجبهة هما أولا، أن تخدم الجبهة مصلحة الثورة الشعبية، وثانيا، أن يحافظ الحزب على استقلاليته الإديولوجية والسياسية والتنظيمية بالنسبة للقوى الأخرى المشاركة في الجبهة. إن الاستقلالية تسمح للحزب الشيوعي من مواصلة كفاحه الخاص على أساس برنامجه، إلى جانب المساهمة بتفاني وإخلاص في النضال الوحدوي داخل الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وهذا ما يوفر تدريجيا للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي شروط قيادتها للجبهة.

4- إن التحالف الفلاحي العمالي بقيادة الطبقة العاملة وحزبها هو العمود الفقري لتحالف الطبقات والفئات الشعبية، ذلك أن الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية حتى النهاية والطبقة المؤهلة لقيادة الثورة، بينما الجماهير الفلاحية (نقصد بالجماهير الفلاحية الفلاحون الفقراء والمتوسطون) وخاصة منها جماهير الفلاحين الفقراء، تشكل القوة الرئيسية للثورة، نظرا لوزنها العددي (أكثر من نصف سكان البلاد فلاحون) ونظرا لمصلحتها في الثورة الناجمة عما تعيشه من استغلال واضطهاد وقهر، بدون مشاركة الجماهير الفلاحية في الثورة فإن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية لن تعرف طريقها نحو الانتصار. إن التحالف العمالي الفلاحي، هو تحالف استراتيجي بين الطبقة العاملة والجماهير الفلاحية. إن هذا التحالف خلافا للتحالف مع البرجوازية الوطنية أو حتى مع فئات البرجوازية الصغيرة، سيظل قائما طيلة مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية، وخلال مرحلة الثورة الاشتراكية نفسها.

إن بناء التحالف العمالي الفلاحي يتم بالعمل في الاتجاهات التالية: أولا اندماج بعض الطلائع الفلاحية المناضلة داخل الحزب البروليتاري مع تبنيها لبرنامج الحزب المتكامل ولتصور البروليتاريا للثورة، ثانيا، انضمام الفلاحين المناضلين للمنظمات الجماهيرية أو الشبه جماهيرية المرتبطة بالحزب الشيوعي، والتي تناضل بارتباط مع الحزب على قاعدة برنامج الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية المطروح من طرفه، وخاصة برنامجه فيما يخص الثورة الزراعية. ثالثا، يمكن للتحالف العمالي الفلاحي أن يتخذ كذلك شكل تحالف بين الحزب الشيوعي ومنظمات سياسية ذات طابع فلاحي.

5- كما أن بناء الحزب الشيوعي للبروليتاريا مسلسل طويل وشاق، فإن بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ليست عملية يمكن إنجازها بين عشية وضحاها، بل هو مسلسل طويل ويواكب مسلسل بناء

الحزب الشيوعي. إنهما عمليتان مترابطتان. فبقدر ما يتقدم الشيوعيون المغاربة في بناء الحزب، بقدر ما يتوفرون على الأداة الفعالة والحازمة لبناء الجبهة. وبقدر ما يتقدم الثوريون بما فيهم الشيوعيون في بناء الجبهة، بقدر ما يتقدم كفاح أوسع الجماهير ضد العدو الواحد، وتتوفر الشروط للتقدم في بناء الحزب. لكن القطب الرئيسي في عملية بناء الحزب وبناء الجبهة يظل هو بناء الحزب، ولهذا يبقى اهتمام الشيوعيين الرئيسي هو بناء الحزب البروليتاري.

6- إن مسلسل بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية يتضمن جانبين:

الجانب الأول يتعلق ببناء التحالف الطبقي للطبقات والفئات ذات المصالح الأساسية في الثورة ، وهذا ما يتطلب تجذر المنظمات الماركسية اللينينية (والحزب الشيوعي لاحقا) داخل هذه الطبقات والفئات وتنظيمها وما يتطلب بصفة خاصة بناء التحالف العمالي الفلاحي.

الجانب الثاني من مسلسل بناء الجبهة هو التحالف السياسي على أساس برنامج الجبهة، برنامج جبهوي واضح محدد جماعيا، وفي إطار تنظيم جبهوي واحد لكافة القوى الثورية والجماهيرية ومع حفاظ هذه القوى على استقلاليتها السياسية والتنظيمية.

تجدر الإشارة إلى أن التحالف الجبهوي في إطار الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية يواكبه بالضرورة الصراع بين مكونات هذا التحالف، لكن هذا الصراع يكون ديموقراطيا ويتم على أساس مقولة "وحدة – صراع – وحدة" أي أن الصراع ينطلق من الرغبة في الوحدة وينتهي بتعزيز الوحدة.

يتضح مما سبق أن الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية، التي يجب أن يناضل الثوريون من أجل بنائها هي في نفس الوقت تحالف من فوق، بين قيادات المنظمات المتحالفة وكذلك تحالف منظم على مستوى القواعد.

7- إن بناء الجبهة، وهو كما رأينا سابقا مسلسل طويل ومعقد، يتطلب كمهمات في الفترة الحالية من جهة، تجدر المنظمات الماركسية اللينينية داخل العمال والفلاحين، ومن جهة ثانية النضال المستمر من أجل تكريس التقاليد النضالية الوحدوية، وضرب الحلقية المقيتة التي تعاني منها الحركة التقدمية المغربية والحركة الثورية بصفة خاصة. لهذا يجب الاستمرار في النضال من أجل الوحدة النضالية لكافة المناضلين التقدميين المخلصين لقضية الجماهير، ومن أجل بناء تنسيق ثوري بين التنظيمات الثورية لمواجهة الامبريالية والرجعية، ولدعم كفاح الجماهير الشعبية من أجل الحريات الديموقراطية، وتحسين أوضاعها المعاشية والاجتماعية.

8- وننهي هذه الفقرة حول مسألة التحالفات، بالتأكيد على ضرورة بناء تحالفات قوية بين الحزب الشيوعي المغربي (أو المنظمات الماركسية اللينينية حاليا)، والقوى الشيوعية على الصعيد العربي والعالمي[13]، وكذا مع كافة القوى التقدمية المناهضة للامبريالية والصهيونية والرجعية في الوطن العربي وعبر العالم.

إن الثورة في المغرب ستكون من صنع الجماهير الشعبية، التي يجب أن تعتمد على طاقاتها الثورية أساسا. لكن هبوب الامبريالية والرجعية العربية لمساندة ودعم البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ببلادنا وبجميع الوسائل، سيجعل من دعم القوى الثورية العربية والعالمية للثورة المغربية، مسألة ذات أهمية كبيرة، مما يتطلب من الشيوعيين المغاربة الاهتمام بمسألة التحالفات على الصعيد العربي والعالمي.

5- أسلوب حسم السلطة

1- إن المشكل الأساسي في الثورة الشعبية هو مشكل السلطة. كيف يمكن للجماهير الشعبية أن تقضي على أعدائها الطبقيين، الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، وعلى سلطتهم الرجعية وتستبدلها بالسلطة الشعبية ؟ هل يمكن أن يتم ذلك عبر المساومة مع العدو الطبقي ؟ عبر العمل من أجل الحصول على الأغلبية في البرلمان أو حتى في "المجلس التأسيسي" ؟ عبر النضالات الجماهيرية السلمية ؟ قطعا، لا.

فجميع الأساليب الإصلاحية مهما تنوعت لن تسمح أبدا للجماهير الشعبية من هزم العدو الطبقي. إن القوى الرجعية التي تحرم الجماهير وقواها المناضلة من أبسط الحريات الديموقراطية، وتواجه تحركاتها النضالية بالقمع والإرهاب لا يمكنها أن تتخلى عن المصالح الاقتصادية وسلطتها السياسية من تلقاء خاطرها، وبدون مقاومة شرسة لطموحات الجماهير الشعبية للانعتاق والتحرر. لهذا فإن العزم الثوري هو السبيل الوحيد لمواجهة العزم الرجعي، والقضاء على سلطة الكمبرادور والمعمرين الجدد، واستبدالها بالسلطة الشعبية والشروع في بناء المجتمع الجديد.

---

13 .جاء في مسألة التحالفات ما يلي : "وننهي هذه الفقرة حول مسألة التحالفات بالتأكيد على ضرورة بناء تحالفات قوية بين الحزب الشيوعي المغربي والقوى الشيوعية على الصعيد العالمي والعربي" .
وكما قلنا سابقا، سيتذكر صاحب الوثيقة أن هناك أحزابا شيوعية عربية وقوى شيوعية على الصعيد العالمي وجب التحالف معها.
في غياب مفاهيم ثورية ماركسية – لينينية أساسية حول التحريفية العالمية وحول "الاشتراكية الامبريالية" وحول الانضمام الواضح لخط الثورة العالمية، فهاته المفاهيم المستعملة لا تعني أكثر من التحالف مع التحريفية عربيا وعالميا.

إن إحدى المقاييس الأساسية التي تميز الثوريين عن الإصلاحيين، وعن مختلف أصناف الانتهازيين هو الموقف من العنف الثوري كضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي واستبدالها بسلطة الشعب[14]. إلا أن التأكيد على هذه الضرورة لا يجب أن يؤدي إلى احتقار النضال السلمي للجماهير. فهذا النضال يلعب دورا هاما جدا في تهييء الكفاح الجماهيري العنيف، كما أن الجماهير تستمر في خوضه حتى بعد اندلاع الكفاح الثوري المسلح وبالموازاة مع هذا الكفاح.

2 - إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الثوري الجماهيري[15]. إننا كشيوعيين نؤمن بأن الثورة الشعبية ستكون من صنع الجماهير التي هي، وهي وحدها صانعة التاريخ. لهذا فإننا لا نتفق مع جميع الأشكال النخبوية أو الفوقية للعنف الثوري، تلك الأشكال التي لا تشارك فيها الجماهير رغم تصفيقها في بعض الأحيان للنخبة الثورية التي تقوم بها. من هذا المنطلق يتم تفسير معارضة الشيوعيين للانقلابات العسكرية للبلانكية، للغيفارية ولجميع أشكال العنف الثوري التي تصارع فيها النخب الثورية أجهزة الدولة القمعية بمعزل عن الجماهير.

---

14 .ليس حمل السلاح في حد ذاته كافيا لتحديد الفرق بين الثوريين والإصلاحيين، فقد أبانت التجربة خاصة في أمريكا اللاتينية عن ظهور حركات إصلاحية أو تحريفية مسلحة (التوباماروس في الأروغواي، الفارك في كولومبيا، الجبهة الساندينية في نيكاراغوا، الحركة الزباطية في المكسيك ...).

15 .فيما يخص شكل العنف، تقول الوثيقة : "إن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الثوري الجماهيري" ، إن هذه الجملة التي سيرددها التحريفيون الجدد لسنوات طويلة قبل أن يتبنوا خط النضال السياسي السلمي بوضوح، ستصبح تميمة (حرزا) يتقون بها أي نقاش حول استراتيجية ثورية حقيقية، بل يواجهون بها خصومهم باعتبارها الاستراتيجية الحقيقية، بل إن صاحب الوثيقة نفسه سيدافع عن وثيقته باسم واقعية "الغموض" في تحديد الخط الاستراتيجي كما جاء في أحد الوثائق التي سننشرها لاحقا .

وسيلاحظ القارئ أن الوثيقة في فصلها حول حسم السلطة، أن الحديث عن تمرحل العنف الجماهيري المنظم من الطابع الدفاعي إلى حدود تأسيس أنوية أولى لحزب شعبي، يغيب عنه أي تصور استراتيجي لذلك العنف يقود استعماله من مرحلة إلى أخرى، بل هناك عنف دفاعي يعمل خارج أي طرح استراتيجي، إلى أن يقع تراكم عفوي يقود إلى تأسيس جيش شعبي لمواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي . فلا في النقطة الثالثة أو الرابعة في هذا الفصل نستطيع تبين من هو هذا العدو الطبقي ولا من هو بديله السياسي الطبقي، ولا شكل السلطة السياسية الثورية البديلة، كل ما هنالك فالعدو هلامي غير مرئي والأهداف كذلك غير واضحة، فالعنف حتى في ظل "نظرية تراكم القوى" التحريفية يظل بدون هدف استراتيجي اللهم إلا مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي ، علما أن المنظور الدفاعي المحض للاستراتيجيات العسكرية الثورية قد أبان منذ ستينيات القرن 20 عن فشله، كما تبين ذلك تجارب "مليشيات الدفاع الذاتي الثوري" في أمريكا اللاتينية .

تقع الوثيقة في مجموعة من الأخطاء عندما تحاول القيام بمقارنة بين مختلف نماذج العنف الثوري، لتبرير تخليها عن استراتيجية حرب التحرير الشعبية، ويقوم هذا الخلط بالنسبة لثلاث تجارب وهي التجربة الصينية، التجربة الفيتنامية والتجربة الساندينية، ولا نريد هنا الإطالة في الموضوع لأن ذلك سيدخلنا في حقل تصنيف الاستراتيجيات الثورية وليس هذا مجال للخوض في هذا الموضوع .

3- إن العنف الثوري الجماهيري يجب أن يكون منظما حتى لا يتم السقوط في العفوية، التي تؤدي إلى إهدار الطاقات الثورية الجماهيرية ثم إلى الفشل واليأس.

إن تنظيم العنف الثوري للجماهير في هذا الميدان يتم على واجهتين: فمن جهة أولى يتم بالعمل على تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في هذا الميدان، وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري العنيف، وتأطير مبادراتها الثورية العنيفة، وذلك لتتمكن من الدفاع عن نفسها أثناء هجومات الأجهزة القمعية بأقل ما يمكن من الخسائر في صفوف أعدائها. ومن جهة ثانية وفي ظرف معين من تقدم مسلسل الثورة، تقوم القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزة ثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي، الذرع المسلح للجماهير الشعبية وأداتها الأساسية في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي.

4- إن القوى الثورية حتى عندما تتقدم في التجدر وسط الجماهير، في توحيد نفسها وبناء قواها ستبقى خلال فترة معينة ضعيفة بالنسبة للعدو، الذي يتوفر على إمكانيات ذاتية وسياسية واقتصادية كبيرة جدا، بالنسبة لإمكانيات القوى الثورية. لهذا فإن الاستراتيجية الكفاحية التي ستتبناها القوى الثورية، يجب أن تسمح لها بتعزيز قواها باستمرار وإضعاف قوى أعدائها. لذا فإنه من المحتمل ألا يقتصر العنف الثوري الجماهيري المنظم في حالة بلادنا على بعض المواجهات الحاسمة مع العدو الطبقي، وإن من المحتمل جدا هو أن يشكل هذا العنف الثوري الجماهيري مسلسلا طويلا قد يتطور ويتعمق مع الزمن .

5- إن الثورة الشعبية ببلادنا ستكون من صنع الجماهير الثورية في المدن والبوادي.

خلافا للصين أو الفيتنام خلال النصف الأول من هذا القرن، واللذين كانا بلدين فلاحيين (10% من السكان فقط في المدن، بروليتاريا قليلة عدديا) فإن بلادنا تتوفر على طبقة عاملة قوية بالمقارنة مع البلدين المذكورين آنذاك وتتميز بكون 40% من سكانه يوجدون في المدن، وهذه النسبة ترتفع باستمرار وبسرعة، ففي الصين والفيتنام لعبت البادية والفلاحون الدور الرئيسي والحاسم في الثورة، بينما ظل دور المدن رغم أهميته ثانويا بالنسبة للبادية. أما في المغرب فإن المدن ستلعب بدون شك، نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولطاقاتها البشرية دورا هاما جدا في الثورة من بدايتها (هذا تؤكده التجربة التاريخية للمقاومة ضد الاستعمار بالمدن وكذا الطاقات الثورية التي تفجرت في المدن خلال سنوات الاستعمار الجديد) إلى نهايتها، كما أن البادية ستلعب هي الأخرى دورا لا يقل أهمية عن دور المدن، وذلك نظرا لطاقاتها البشرية والاقتصادية، وللدور السياسي والنضالي لجماهير العمال الزراعيين والفلاحين.

إن المدن والبوادي ستشارك إذن بشكل فعال في الثورة الشعبية، كما أن جميع الفئات الشعبية ذات المصلحة الأساسية في الثورة (الطبقة العاملة، الفلاحين الفقراء، أشباه البروليتاريا، المثقفين الثوريين) ستلعب دورها الأساسي في مسلسل العنف الثوري، الذي تواجه به الجماهير أعداءها. وستكون قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لمسلسل العنف الثوري الجماهيري عاملا أساسيا يسمح بتوفير التنظيم المحكم، الآفاق الواضحة، طول النفس والانتصار الشامل على العدو الطبقي.

6- إن أشكال العنف الثوري الجماهيري المنظم متعددة. فهناك مثلا الانتفاضة الجماهيرية المسلحة، كما حصل خلال ثورة أكتوبر 1917 المجيدة، هناك حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، والتي أدت إلى انتصار الثورة الصينية والفيتنامية، هناك الشكل الذي اتخذه العنف الثوري مع الثورة الساندينية بالنيكاراغوا، والذي يدمج بين الشكلين السابقين مع الاختلاف عنهما معا ...

أي شكل من العنف الثوري الجماهيري المنظم يصلح إذن لبلادنا ؟

لقد أعطينا في النقط السابقة بعض الخصائص التي يحتمل أن يتخذها العنف الثوري ببلادنا، لكن التحديد الدقيق للشكل أو الأشكال التي سيتخذها هذا العنف الثوري الجماهيري المنظم، سيمكن القيام به في المستقبل مع أولا، تقدم الشيوعيين المغاربة وتنظيماتهم في التجدر وسط العمال والفلاحين، ثانيا مع تعميق دراستنا لواقع بلادنا ولتجارب العنف الثوري للشعوب الأخرى.

أما في الفترة الحالية فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم كاف للقيام بجميع مهامنا الثورية، السياسية والتنظيمية والنضالية المستعجلة، وعلى رأسها منظمتنا كمنظمة شيوعية، مكافحة، صلبة متجدرة وسط العمال والفلاحين.

عيسى الوجدي

صدرت الوثيقة بالداخل في أبريل 1982 وأعادت نشرها مجلة "إلى الأمام" بالخارج، عدد 4 غشت 1982